مقدمة

لماذا جنوح الأحداث ؟ سؤال طرحته منذ مدة طويلة معظم الثقافات والحضارات المعروفة، لكن الإجابات عنه مازالت إلى الآن تثير هى بدورها أسئلة، فى كل المجتمعات التى يبحث فيها عن علاج الظاهرة .

سنحاول من خلال هذا المؤلف المتواضع جمع بعض المعطيات، التى نرى أنها يمكن أن تساهم بكل تواضع بالمشاركة فى الإجابة عن سؤال كل البشرية لماذا الجنوح ؟ منطلقين من أن الأسرة والشارع والمؤسسات الحديثة (المدارس، الملاعب، ...) . وهى بنيات أساسية فى كل مجتمع ـ لسوء حظنا ـ أصبحت تشارك بطريقة أو أخرى فى (صنع الجانح).

غير أن هناك بنية طبيعية عادة ما يكون لها السبق فى تنشئة الجانح وهو طفل.. إنها البنية الأساسية والقاعدية فى وضع معلم التنشئة الاجتماعية ، والنفسية، والتربوية، والاقتصادية ...، إنها " الأسرة " مصدر السلوك السوى والسلوك المضطرب على السواء .

إن الظاهرة الجناحية حسب الإحصاءات فى كثير من الدول ـ ولا سيما الدول المتطورة منها ـ أصبحت تنمو بسرعة بالأخص فى السنوات الأخيرة، حتى تكاد تصبح عابرة للقارات، فإذا كان جانحونا إن صح التعبير مازالوا يستعملون وسائل تقليدية فى إنجاز سرقاتهم، أو تعاطى المخدرات، ...الخ. إلا أنه سيأتى اليوم ـ وهو جد قريب منا ـ الذى نرى فيه انفجاراً فى الجنوح من حيث العدد ومن حيث تطور وسائله؛ لتقارب المجتمعات من بعضها البعض عن طريق وسائل المواصلات والاتصالات (الشبكة العنكبوتية) . وعن طريق عولمة الإعلام والاقتصاد وحتى الثقافة ...إلخ.

فالسرقات تنوعت وتشابهت، وكذلك تعاطى المخدرات والإتجار بها، وكذا الاعتداء

الجسمى والجنسى، والتشرد، والتسول ... إلخ، كلها مظاهر تكاد توجد فى كل بلد وتكاد تتشابه، مما جعلنا نطلق عليها أنها أصبحت، ظاهرة عابرة للقارات ، مثلها مثل الأمراض المعدية أو المتنقلة ، أو الإرهاب، ...إلخ .

بناء على ذلك وجدنا كثيراً من المدارس والنظريات فى اختصاصات العلوم السلوكية تحاول إعطاء تفسير للظاهرة .

فعلماء الاجتماع أعزوا ذلك إلى خلل يقع فى بنيات المجتمع المختلفة، وعلماء السايكاترى ردوا ذلك إلى اضطرابات تكوينية وعصبية لدى الجانح، بينما أرجع علماء النفس ذلك إلى تكوُّن البنية الدينامية للفرد، ومدى تأثره بما يتعلمه من المحيط الخارجى .

وهكذا يظهر أن الظاهرة الجناحية تتراوح ما بين الصحى والمرضى، وما بين الفردى والاجتماعى، ما بين الوراثى والمتعلم، وما بين الذاتى والموضوعى، وما بين كل هذا وذاك .. لذلك تعقدت الظاهرة مما حتم تدخل معارف كثيرة لمحاولة شرحها.

إننا لا نقترح أنفسنا لمعالجة الظاهرة ذلك أنها أكثر من أن يتصدى لها اختصاص واحد أو جهد فرد لا حول ولا قوة له . لكن قصدنا جلب انتباه هيئات المجتمع المختلفة لخطورة الظاهرة على الأفراد وعلى الممتلكات من جهة، من خلال طرح يؤكد أن الجانح مثله مثل أى مراهق.. فهو :

- ينمو مثلهم ويتعرض للاضطرابات (اضطرابات مرحلية) نفسها، وقد تتأزم لدى البعض نتيجة لعوامل ذاتية وأخرى موضوعية ... الخ، وأحيانا متداخلة ، فتجعل من البعض جانحا والبعض الآخر سويا، يظهر والاختلاف فقط فى الدرجة.
- فرد ينمو أول ما ينمو داخل بيئة أسرية يفترض أنها مسؤولة ومتكفلة به اجتماعيا وعاطفيا ومعرفيا واقتصاديا وأخلاقيا، وهى مسؤولية أحيانا تعجز الأسرة عن تحملها، مما يحتم تولى هيئات أخرى لمساعدة الأسرة على الاستمرار فى عملية التكفل؛ بمعنى ألا تحل محلها بل تستعملها كوسيلة من بين الوسائل فى استرجاع الحدث الجانح إلى حظيرة الأسرة، وهذا ما نتمنى أن يحدث.

كما نهدف بمؤلفنا المتواضع هذا إلى الوصول إلى أن يكون وسيلة ميدانية يستجيب لفهم الظاهرة فى يد :أولا طلاب العلم والمعرفة بالأخص (طلاب الدراسات الاجتماعية والسلوكية والقانونية والإجرامية...إلخ) .

وفى يد كل من يهتم بالظاهرة الجناحية من قريب أو بعيد لا سيما (الآباء، والمربون المختصون داخل السجون ومنشطو الشباب فى كل مكان، وقضاة الأحداث والمعلمون المتعاملون مع الأحداث، والمرشدون النفسانيون داخل المدارس ودور الثقافة، والنفسانيون العياديون العاملون داخل السجون وكل من يتعامل مع الشباب.

دون شك سنكون قد بالغنا إذا ادعينا أننا سنلقى الضوء على كل معالم الظاهرة وأننا سنحيط بكل متغيراتها، فى محيط متغير ومتجدد متفاعلة مكوناته.

إلا أنه لا مانع من أننا سنحاول قدر الإمكان إلقاء بعض الضوء من خلال هذا المؤلف على الظاهرة الجناحية فى علاقتها بالأخص بالأسرة، وفق الخطة التالية :

- مدخل للدراسة: وفيه اهتممنا بصورة عامة بالجانب النظرى والجانب الإحصائى للظاهرة لما لهذين العاملين من أهمية فى تناول الظاهرة، ويتمثل هذا فى حجم المشكلة
- الفصل الأول: وفيه طرحنا محددات المشكلة الجناحية وتصنيفاتها، والأوصاف المختلفة للشخصية الجانحة وصولا إلى تحديد ملمح للشخصية الجانحة ...إلخ.
- الفصل الثانى : حاولنا الكشف فيه عن علاقة الجنوح بفترة المراهقة ونوعية الاضطرابات التى تمس شخص المراهق الجانح.
- الفصل الثالث : اهتممنا خصوصًا بالأسرة كبنية، وأثر ذلك فى ضبطها لسلوك أطفالها.
- الفصل الرابع : منظور علماء الاجتماع للجنوح من حيث هو نتاج لبنيات المجتمع.
- الفصل الخامس : المنظور السايكاترى للجنوح وكيفية تناوله.
- الفصل السادس : المنظور النفسى التحليلى للجنوح ومختلف الآراء التى قيلت فيه.
- الفصل السابع : المنظور النسقى للجنوح ومختلف التصنيفات لأسرة الجانح.
- الفصل الثامن: المنظور السلوكى المعرفى وكيفية معالجته لإشكالية الجنوح فى المجتمع.
- الفصل التاسع: استراتيجية الوقاية والعلاج من خلال نماذج وطنية ودولية .

نأمل بهذا أن نكون قـد ساهمنا بصورة متـواضعة إلى جانب الذين اهتـموا بالظاهرة، كما نتـمنى أننا نكون قد شاركنا فى تدعيم الوعى النفـسى فى الوطن العربى الإسلامى والذى مازال يبحث له عن مكان تحت الشمس، رغم أهميته فى كل مجالات الحياة .

فمزيدا من البحث والتدقيق فى الظاهرة

اللهم علمنى ما ينفعنى، وانفعنى بما علمتنى وزدنى علما

تيزى وزو (الجزائر) فى : 2005/ 28 /12

العنوان : elhekma00@hotmail.com

ناصرميزاب

مدخل: حجم مشكلة الجنوح

1. حجم مشكلة الجنوح
2. حجم مشكلة الجنوح نظريا
3. حجم مشكلة الجنوح إحصائيا

1 - حجم مشكلة الجنوح

أجمعت معظم الدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإجرامية...الخ، على أن آثار الجنوح تظهر على شخصية الفرد نفسه وعلى الممتلكات وتمس المجتمع فى قواعده الأساسية (القيمية) وبنيته القاعدية (الأسرة) وقوانينه.

..."وبالتالى فالظاهرة تتصف بخطورة مزدوجة على كيان المجتمع.. فمن جهة يصبح الأحداث طاقة معطلة لا تفيد المجتمع بشىء، بل تسبب له ضرراً مؤكداً، ومن جهة أخرى يصبحون قوة دافعة للوراء من جراء ما ينتج عن ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم التى تقع على الأشخاص والأموال..." (د/ حسن الجو خدار، 1980 ،ص 8).

وبذلك تصبح ظاهرة متعددة الأبعاد، فهى ذات بعد نفسى واجتماعى واقتصادى وقيمى وقانونى...إلخ. ومن هنا جاء تعقد تناول الظاهرة بالدراسة؛ مما حتم اهتماما كبيرا بالظاهرة من حيث إنها تمس المجتمع فى حاضره ومستقبله .

2 -حجم المشكلة نظريا

إن تعقد ظاهرة الجنوح وتداخل الاختصاصات التى اهتمت به جعل التناول النظرى للظاهرة يتعدد هو بدوره ، ويتداخل أحيانا مما جعل مثلا المختص فى علم النفس أو أى اختصاص آخر يتحتم عليه الإلمام ببقية الاختصاصات الأخرى، التى تهتم بالموضوع وإلا جاء تناوله ناقصا.

فعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإجرام والطب السايكاترى والعلوم القانونية وعلوم التربية...الخ ،كل هذه المعارف اهتمت بموضوع الجنوح من زوايا مختلفة ؛ حيث نجد أن علم الاجتماع فسر الظاهرة على أن أسبابها اجتماعية بالدرجة الأولى؛ ذلك أنها مرتبطة بنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين مؤسسات المجتمع المختلفة التى تشرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تهيئة الطفل، وفق معايير وقيم من إنتاج المجتمع نفسه.

ومن أشهر النظريات القائلة بذلك : نظرية العوامل السائدة لـ "ديلو 1953 "ونظرية

الترابط الفارقى لـ "سيذرلاند E.Sutherlind "، ونظرية "مورطون R.K. Merton " حول تناقضات المجتمع بين الأهداف والوسائل... إلخ .

ـ أما علم الإجرام وعلوم التربية، فقد بنيت دراستهما على نتائج دراسات علم الاجتماع وعلم النفس ؛حيث خرجا بنتائج حاول كل علم تطبيقها فى مجاله، فكانت من تطبيقات علم الإجرام ظهور القوانين التى قننت الظاهرة وحددت وسائل الوقاية، ووضعت إستراتيجيات وسياسات معاملة المجرم.

ـ أما بالنسبة لعلوم التربية.. فقد استفادت من الدراسات النفسية والاجتماعية لظاهرة الجنوح ؛حيث وظفتها فى تحديد الأهداف التربوية للفئات الجانحة ووسائل تطبيقها كل ذلك فى إطار وقائى.

ـ أما الطب السايكاترى فقد اهتم بظاهرة انحراف سلوك الجانح من جانبه الوظيفى، أى آثار الاضطرابات التى تمس السلوك مباشرة على شخصية الجانح وعلى البيئة التى يعيش فيها.....

ـ فى حين اهتم علم النفس بظاهرة الجنوح انطلاقا من بعدين (البعد الذاتى / والبعد الذاتى الاجتماعى) لشخصية المنحرف الجانح .

حيث ركزت نظريات علم النفس على الشخص ذى السلوك المنحرف كفرد قائم بذاته أو كفرد فى تفاعل مع محيطه .. ولذلك تعددت النظريات والدراسات النفسية تبعًا للمنطلق المذهبى لكل باحث أو مجموعة من الباحثين (مدرسة).

لذلك ..كان من الصعوبة بمكان تصنيف هذا التراث النفسى الغزير فى دراسة الظاهرة إلى مجموعات رئيسية ذات أصول نظرية واحدة " ... ويرجع هذا إلى أن كل نظرية من هذه النظريات تمتد جذورها فى أكثر من نظرية واحدة ؛ الأمر الذى يتعذر تشخيص فرضياتها بطابع محدد أو وضعها فى إطار نظرى معين، تنفرد فيه باستقلال منهجى يعتمد على أصالة مميزة أو منهج محدد أو نتائج معينة " (عدنان الدورى،1985، ص ص 17-18).

ومع ذلك حاول "د/ عدنان الدورى 1985" ذكر بعض المحاولات العلمية فى هذا الشأن لجمع بعض النظريات النفسية، من خلال إطار نظرى مشترك أو فرضيات

مشتركة، أو أرضية علمية واحدة، يمكنها بإيجاز تصنيف هذه المجموعات الرئيسية على النحو التالى:

- مجموعة النظريات التطورية.
- مجموعة النظريات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية.
- مجموعة النظريات الدينامية النفسية.
- مجوعة النظريات النفسية الاجتماعية.

إلا أن "محمد عبد القادر قواسمية 1992 " يذهب إلى أن تعدد الاختصاصات لدراسة ظاهرة الجنوح، وتعدد التناولات النظرية المختلفة داخل اختصاص واحد لهو دلالة على أهمية الظاهرة المدروسة، وعلى أن حجم المشكلة أكبر من أن تتناوله دراسة واحدة، أو نظرية واحدة.. ذلك أنها تطرح مسألة السلوك الإنسانى فى أعلى درجات تعقيده.(محمد قواسمية ، 1992 ، ص 52).

وعليه .. وبناء على ذلك، سنحاول فى هذا البحث استعمال التناولات النظرية المختلفة لظاهرة الجنوح فى جميع أبعادها.

3 - حجم المشكلة إحصائيا

إن التناول النظرى لظاهرة الجنوح مهم فى تفسيرها ولا بد منه، لكنه سيبقى ناقصا ونسبيا فى نظرنا، إذا لم يستكمل بمعطيات إحصائية على الأقل ،تقدر أهمية الظاهرة من الجانب الكمى الوصفى .

تعتبر وسيلة الإحصاء لا غنى عنها فى تحديد حجم المشكلة، حيث لايمكن معرفة أبعاد هذه المشكلة ودرجة تأثيرها فى المجتمع إلا بعد حصر تكرار السلوك الجانح بأنماطه المختلفة؛ مما يسهل تحليل ورصد الظاهرة قصد رسم خارطة بارزة عن درجة انتشارها؛ مما يساهم فى وضع الإجراءات الوقائية والعلاجية.

إلا أن وسيلة الإحصاء كما يذهب إلى ذلك كل من " لوران ميكلى Laurent Muccheilli, 2000، روبير.ب.هـ Robert .ph.1999، رووى. هـ .Roy.H.1996... إلخ .. تبقى ناقصة، ونقصها ليس فى الإحصاء كعلم فى حد ذاته، وإنما يظهر هذا النقص فى أنه لا يعكس الحقيقة الموضوعية.

حيث يقول "لوران ميكلى Muccheilli.L "، "...فلكى نفهم هذه الإحصاءات يجب أن ننطلق من مبدأ أنها تعبر مباشرة ليس عن السلوك الجانح، بل عن مجهودات الشرطة لا غير. إلا أن ذلك لا يعنى أنه ليست هناك علاقة مابين الطرفين (الشرطة/ الجناح) فتصاعد أحد المخالفات إحصائيا قد يعنى، إما انتكاس أو عود للجناح، أو فعالية أكثر للشرطة... ".(Muccheilli L,2000,P).ويؤكد ذلك " رووى هـ" من أن الإحصائيات التى تقدمها الشرطة "ما هى إلا تعبير عن ما تقوم به الشرطة من جهد اتجاه الظاهرة وليس ما يفعله الجانحون..." .(Roy H .1996,P40)

ولذلك قلما تساءل أصحاب البحوث المعتمدة على الإحصاء فى تفسير ظاهرة الجنوح، عن كيفية الحصول على الأرقام قبل ما تأخذها كمعبر موضوعى عن الواقع .

ويقرر ذلك " د/ مصطفى حجازى1981 " بأن "...مشكلة تحديد نطاق جناح الأحداث أو تحديد عدد الأحداث الجانحين فى أى مجتمع من المجتمعات من أبرز المشاكل المنهجية التى تواجه البحث العلمى لظاهرة جناح الأحداث (د/ مصطفى حجازى 1981، ص45).

كما ذهب "كلوف كينبرغ Clof Kinberg1960 " إلى أن الباحث "فيركو Verko " درس طيلة عشرين سنة الإحصائيات الجنائية؛ مما جعله يميز بين ثلاثة أصناف من الجنوح وهى:

- الجنوح الشرعى (كل الجرائم التى تمر بالمحكمة).
- الجنوح المعروف (كل الجرائم التى تم تسجيلها بالشرطة).
- الجنوح الفعلى (وهو الحجم الحقيقى للجنوح فى المجتمع).

وبذلك توصل إلى أن الإحصائيات الجنائية لا تعكس بأمانة وصدق سبب الجنوح، وبالتالى فهى لا تكشف عما إذا كان الجنوح الفعلى فى انخفاض أو فى حالة سكون أو تصاعد .(Clof Kinberg,1960,P172) .

وأخيرا يذهب " سلوس Selosse1978" إلى أن الإحصائيات لايمكن لها أن تعبر عن الجنوح الفعلى، ذلك أن هناك ما يسمى بالجنوح الفعلى الذى يقدر بنحو % 70 إلى % 90 ومنه لايمكن تفسيره بالمعطيات الإحصائية، بل يجب أن يكون ذلك ضمن مسار عملية نمو الجانح نفسها فى إطار تعلم اجتماعى " (Sellosse,1978,P506).

وهكذا وبناء على ما فات فإذا كانت الإحصائيات الرسمية تدل على زيادة فى الأرقام الإجمالية للجنوح، فهذا لا يعنى شيئا بالنسبة للجنوح الفعلى لأن تصاعد الأرقام يمكن أن يأتى من تصاعد تكرار بعض الجرائم.

وفى ذلك يعطى "فيركو" على لسان " كلوف ك" مثلا لعدم كفاية الإحصائيات الجنائية : ففى فرنسا وفى سنة 1912 سجل 167 اتهاما بجريمة الضرب والجرح المفضى إلى الموت، فبينما لم يسجل سوى 93 اتهاما بجريمة الإجهاض، فى حين قدرت جرائم الإجهاض لتلك السنة ب 20000 حالة " (Clof K, ibid,P173).

ويؤكده "سيلنج Seeling 1956" من حيث أن عدد جرائم الفعل العمدى والتى لا تظهر فى الإحصائيات يبلغ أربعة أضعاف تلك المعلن عنها، وعدد جرائم قتل الأطفال حديثى الولادة يبلغ عشر مرات، والإجهاض أكثر من مائة مرة، والسرقة فى المحلات ثلاثين مرة، وسرقة الحقائب خمسين مرة ...إلخ. (Seling,1956,P201).

فإذا كانت هذه تحفظات من الإحصائيات الرسمية وفى الخمسينيات من ذلك الوقت، فمن باب أولى أن تكون لنا تحفظات فى إحصاءاتنا وخاصة التى تخص جرائم الشرف والدعارة والقوادة...إلخ، التى تعتبر من الأعمال المحاطة بالطابوهات.

وتحفظات أخرى تدور حول مصدر هذه الإحصائيات، ذلك أنها موضوعة على أساس الاحتياجات المحلية لكل مصلحة أو إدارة لها علاقة بظاهرة الإجرام، دون أن يكون هناك جهاز مركزى ينسق بين عمل الأجهزة الإحصائية الفرعية.

ورغم كل الحذر الذى ذكرناه، فإنه يتحتم علينا الالتجاء إلى لغة الإحصاء، للاطلاع على حجم الظاهرة فى الجزائر، من خلال المعطيات الإحصائية المختلفة، والمستقاة من مصادر مختلفة زمانيا ومكانيا؛ لتعذر الحصول عليها فى مكان واحد أو مصلحة واحدة . الشيء الذى حتم علينا إجراء مقارنات لعينات إحصائية لظاهرة الجنوح فى سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات .

وسيتركز تحليلنا بالأخص لظاهرة الجنوح من الجانب الإحصائى على الثلاث السنوات الأخيرة من العشرية السابقة؛ فوجدنا عدد الجانحين المقدمين إلى محكمة الأحداث عبر الوطن فى العشريات الثلاثة الأخيرة كما يلى:

ـ ففى السنوات الثلاثة الأولى من السبعينات (73,72,71) وصل عددهم 8535.

ـ وفى السنوات الثلاثة الأولى من الثمانينيات(83,82,81) وصل عددهم إلى 2765.

ـ وفى السنوات الثلاثة الأولى من التسعينيات (92,91,90) وصل عددهم إلى 4851.

ـ وفى السنوات الثلاثة الأخيرة من التسعينيات (99,98,97) وصل عددهم إلى 23604.

وما يلاحظ على هذه الإحصائيات أن هناك تطوراً سريعاً يقدر بحوالى ٤/١ ويظهر هذا التسارع أكثر فى انتشار الظاهرة فى السنوات الثلاث الأخيرة بالأخص أى سنوات (99-98-97).

فإذا قارنا السنوات الثلاث الأخيرة بسنوات السبعينيات فإننا نجدها تفوقها بـ(3 مرات). وتفوق السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الثمانينيات بأكثر من (١١ مرة) ، كما تفوق السنوات الثلاثة الأولى لفترة التسعينيات بأكثر من (5 مرات).

وهذا ما ظهر كذلك فى إحصائيات كثير من الدول كفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر ....إلخ.

ومما لاشك فيه أن هذا التسارع له ما يبرره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتنظيميا، ويستلزم تصدياً للظاهرة متعددة الجوانب .

الشىء الذى يجعلنا نحاول توضيح حجم المشكلة أكثر بتتبع مسارها من حيث متغيراتها المختلفة. وعليه سنتناول بالتحليل عينة إحصائيات السنوات الثلاث الأخيرة (1997-1988-1999) المتوافرة لدينا ـ على سبيل المثال فقط ـ والمستقاة من وزارة الداخلية) المديرية العامة للأمن الوطنى والشرطة القضائية)، على المنوال التالى:

1-توزيع جرائم الأحداث حسب متغير سن الحدث .

2 -توزيع جرائم الأحداث حسب متغير جنس الحدث.

3 -توزيع جرائم الأحداث حسب متغير المستوى الدراسى للحدث.

4 - توزيع جرائم الأحداث حسب متغير طبيعة الجريمة.

5 -توزيع جرائم الأحداث حسب متغير مدخول أسرة الحدث.

6- توزيع جرائم الأحداث حسب متغير المكان الدائم لإقامة الحدث .

7- توزيع جرائم الأحداث حسب متغير الوالدين (أحياء / أموات) .

8 - توزيع جرائم الأحداث حسب متغير الوالدين (مطلق/ غير مطلق).

والجداول التالية توضح أهمية العملية الإحصائية للظاهرة وبعض المتغيرات التى يمكن أن تشارك فى ظهور الجنوح فى سن المراهقة .

جدول (1): توزيع جرائم الأحداث حسب متغير سن الحدث.

السنة / السن	1997	1998	1999	المجموع
- 10	2,32%	2,48%	2,34%	2.38%
10-13	09,17%	8,8 7%	8,81%	8,95%
13-16	35,59%	35,44%	35,28%	34,79%
16-18	54,91%	53,18%	53,56%	53,86%
المجموع	100%	100%	100%	100%

ما يلاحظ على متغير سن الحدث فى عينة السنوات الثلاث (99,98,97) أن الجرائم ترتفع بازدياد عمر الحدث، كما أن هناك مجرمين تقل أعمارهم عن العشر سنوات، كما يظهر أن الجريمة تتكثف عموما فى ما بين العمر (13ـ 18سنة) وتظهر أكثر كثافة بالأخص فى ما بين (16 و18سنة) بنسبة أكثر من 53% فى مدة ثلاث سنوات المذكورة أعلاه؛ مما يجعل الاهتمام أكثر بهذه الفئة العمرية من قبل الهيئات المكلفة بالإشراف المباشر أو غير المباشر على هذه الفئة من المراهقين.

... "حيث إنها الفئة التى تؤهل الفرد للدخول فى مرحلة الشباب والاستعداد لتحمل دوره فى المجتمع كفئة ،تؤهله للدخول فى القوة العاملة المنتجة التى يقع عليها عبء تطوير المجتمع وتبنى مستقبله فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية(تقرير عن المجلس العربى للطفولة والتنمية،2001 ، ص 215).

وتزداد أهمية هذه الفئة أكثر إذا قارنا نسبتها فى الجزائر ببعض الدول العربية، التى نتشابه معها فى كثير من الأمور.

ونسبة 5,20% فى الكويت، و1,18% فى الجزائر، و33,18% فى عمان، و15.84% فى الأردن، و33,15% فى جيبوتى، و95,11 % فى مصر، و91,12% فى المغرب، و 56,11% فى تونس. (التقرير نفسه أعلاه، ص217).

جدول (2): توزيع جرائم الأحداث حسب متغير جنس الحدث.

السنة / الجنس	1997	1998	1999	المجموع
ذكر	6,37%	96,80%	96,96%	%96.72
أنثى	3,62%	3,19%	3,03%	%03.27
المجموع	100%	100%	100%	%100

ما يلاحظ عموما على (الجدول 2)، أن الذكور يتفوقون فى ممارسة الجريمة بنسبة جد عالية حيث تتضاعف عدة مرات مقارنة بجرائم الأحداث الإناث، وهذا يتماشى مع ما أشارت إليه معظم البحوث والإحصائيات المحلية والدولية التى حصلنا عليها فى هذا الإطار.

ويمكن تفسير تدنى الجنوح لدى الإناث فى البيئة الجزائرية بعدة عوامل، منها على سبيل المثال : عدم تبليغ الهيئات المعنية (الشرطة، العدالة)، وإن بلغت هذه الهيئات فإنها تتغاضى فى كثير من الأحيان عن ذلك ؛ تفاديا للإشكاليات التى قد تقع للأنثى ولأسرتها فى الوسط الاجتماعى التى تعيش فيه. بالإضافة إلى ما تعيشه الأسرة من الحرمة والشرف الذى يجب أن يمس كل أفراد الأسرة وبالأخص الأنثى . وان حدثت هذه الأمور، فإنها فى أكثر الأحيان يوجد لها حل داخل الأسرة أو بين الأسر؛ مما لا يجعلها تصل إلى علم الشرطة أو العدالة، وهذا لا ينفى أنها غير موجودة .

جـــدول (3) : توزيع جـرائم الأحداث حسب المـستوى الدراسى لـلحدث.

السنة / المستوى	1997	1998	1999	المجموع
ابتدائى	13,51%	18,75%	21,65%	18.09%
متوسط	48,30%	37,31%	28,34%	37.87%
ثانوى	38,18%	43,80%	50%	44.07%
المجموع	100%	100%	100%	100%

يظهر الجدول أعـلاه أن ظاهرة الجنوح تظهر أكثر لدى تلامذة الثانوى والمتـوسط أكثر من تلامذة الابتدائى ، وتظهر أكثر حدة فى هذه الإحصائيات لدى تلامذة الثانوى حيث وصلت فى مـدة ثلاث سـنوات إلى نسـبـة 44.07% ، وهى نسـبـة عاليـة بالمقـارنة مع المستويات العـالمية الأخرى، وهذه النسبة العاليـة تؤكد النسبة المرتفعة التى تحـصل عليها متغير السن فى هذه السنوات الثلاثة.

وقد يعتبر ذلك منطقـيا إذا عرفنا مرحلة التحول الكبير الذى يمس الجـوانب الجسمية والوجدانية والمعـرفية والاجتماعـية والاقتصادية، وفى آن واحد العـيش المزدوج بين فترة طفولة مازالت معالمها ظاهرة فى سلوكيات المراهق، والدخول فى مرحلة مجهولة بالنسبة إليه بدأت معـالمها تبزغ، وكذلك بين تغـير العلاقات بالدرجة الأولى بالـوالدين، ثم بقية أفراد المحيط الذى يعيش فيه الجانح بين المراهق.

جـدول (4) : توزيع جرائم الأحداث حسب متغير طبيعة الجريمة.

السنوات / الجريمة	1997	1998	1999	المجموع
السرقة	45,80%	50,58%	7,55%	48.02%
الضرب والجرح	26,59%	30,12%	9.46%	28.90%
تخريب أملاك الغير	17,35%	8,76%	7.47%	11.09%
اعتداءات جنسية	3,24%	4,20%	3.99%	3.86%
حيازة استعمال المخدرات	4,70%	4.46%	7.46%	5.74%
آخر	2,30%	1.44%	3.63%	2.55%
المجموع	100%	100%	100%	100%

يظهر واضحا من الجدول (4) أن جرائم السرقة تحتل المرتبة الأولى، وذلك بنسبة جد عالية فى السنوات الثلاثة المدروس؛ أى بنسبة أكثر من 48% وهذا أكثر من كل بقية الجرائم مجتمعة.

فى حين تحتل جرائم الضرب والجرح المرتبة الثانية بنسبة 90،28 %، ذلك أن كثيرا من السرقات يعتمد فيها أصحابها على الضرب والجرح .

أما جريمة حيازة واستعمال المخدرات فهى تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، إلا أن ذلك لا يعنى أنها غير منتشرة لدى الشباب فى هذا العمر. بل ظهر انتشار المخدرات بقوة فى هذه السنوات الأخيرة؛ مما جعل الدولة والهيئات المختصة تقرع جرس الخطر الذى بدأ سمه ينتشر بين شبابنا.

جـدول (5) : توزيع جرائم الأحداث حسب متغير دخل أسرة الحدث.

السنوات / دخل الأسرة	1997	1998	1999	المجموع
دون دخل	12.19	19.80%	10,26%	14.15%
4000 - 6000	27.35%	22.61%	35,52%	28.42%
6000 - 8000	25.53%	17,41%	12,12%	18,58%
8000 - 10000	19.74%	20.78%	21,01%	20,53%
10000 - 12000	8.96%	11.78%	12,12%	10,99%
12000 فأكثر	6.19%	4.57%	7.95%	7.26%
المجموع	100%	100%	100%	100%

يوضح الجـدول (5) أعلاه أن الأسر عديمـة الدخل أو ذات الدخل البسيط وهى تمثل مجتمـعة حوالى 42.57% يتركز فيـها نسبة عالية من الأطفـال الجانحين، إذا قارنا ذلك بعدد الجانحين من الأسر ذات الدخل المتوسط ، التى تمثل نسبة7.26% بمعنى حسب هذا الجـدول ، أنه كلما انخـفظ دخل الأسرة ارتفـع أكثـر عدد الأطفـال الجانحـين والعكس صحيح .

ولذلك يعتبـر الجانب الاقتصادى أو دخـل الأسرة عنصراً مهمـاً فى استقرارها كبـيئة نفسية اجتماعية تربوية اقتصادية، يأخذ منها الطفل بدوره استقرار شخصيته. كما يساعد عامل الدخل على حـمايتها من انزلاق أفـرادها نحو الانحراف والعكس صـحيح، وهذا فى الحقيقة ما أشارت إليه عدة دراسات سواء بداخل الجزائر أو خارجها .

جـــدول (6): توزيع الأحداث حسب مـتغير مكان إقـامة الحدث.

السنوات / مكان الإقامة	1997	1998	1999	المجموع
عند أبويه	76.74%	89.52%	94.96%	87.42%
عند أحد أقاربه	20.88%	6.45%	2.14%	09.63%
فى مراكز الإيواء	1.5%	2.76%	2.39%	2.24%
فى الشارع	0.79 %	1.26%	0.50%	0.85%
المجموع	100%	100%	100%	100

يلاحظ من الجـــدول (6) أن نسـبـة 24.87% من الجانحين تقيم بصـورة دائمة عند والديهم ، وهى نسبـة جد مرتفعـة إذا أخذناها بالأخص فى ضوء الدراسـات القائلة بأن من مسببات الجناح غياب الوالدان.

بينما يـظهر الجدول نفـسه أن نسـباً قليلة من العينـة الجانحة تقـيم إما فى مـراكز الإيواء 2.24% وبنسبة 85%. وفى الشارع . وهذا ما يعطينا الإصرار أكثر على القول بأن الجو الأسرى بمتـغيراته المتعـددة والمتداخلة له التأثير الأكـبر فى بناء شخصـية الطفل، ومن ثم قولبة سلوكه وفق إسـتـراتيجية الأسرة العامة، وهذا متغـير مهم لم تعطه الدراسات حول الظاهرة الجناحيـة أهمية كـبيرة، رغم مـا لتأثير الوالدين الـعميق والقـاعدى على تكوين شخصية الطفل طوال فترة نموه .

جـدول (7) : توزيع الأحداث حسب متغير وفاه أو حياة أحد الوالدين.

السنوات / حالة الحدث	1997	1998	1999	المجموع
أحد الوالدين متوفى	8.20%	8.97%	10.18%	8.28%
كلا الوالدين متوفيان	4.61%	4.96%	6.42%	5.34%
والداه أحياء	87.18%	86.05%	83.39%	85.52%
المجموع	100%	00%	100%	100%

يلاحظ من الجـدول (7) أن الجانحين الذين والديهم أحيـاء أعلى نسبة أى يمثلون 85.52%، ثم يأتى بعدهم الجانحون الفـاقدون لأحد الوالدين بنسبة 8.28% ، ثم يـأتى الجانحون يتامى الأبوين بنسبة 5.34% .ولعل هذه النتائج تدعم ما ذهبنا إليه سابقا من أن الجنوح ليس دائما بسبـب فقدان الوالدين أو انهيار الأسـرة . وإنما هناك عوامل أخرى قد تدخل كذلك لتنضـاف إلى عامل تفكك الأسرة ومستواها الاقـتصادى المتدنى، الذى أشارت إليه أكثر من دراسة فى هذا المجال.

هذا مثـال فقط من نموذج لتحليل إحـصائى للظاهرة الجناحيـة ، من خلال المتغـيرات التى عموما أدت إليها ، والتى قد تختلف كذلك من فرد جانح إلى آخر .

وعـمومًـا .. فإن إشكـالية الجنوح يلاحظ أنـها من جـهة تتـوزع بين عـدة معـارف، وبالتالى لا يمكن محاولة تناولها من خلال معرفة (تخصص) واحدة فقط .

كـما أن الـظاهرة تصعـب على التحـكم الإحصـائى إذا لم يتم التنـسيق بين جـمـيع الهيـئات التى تهتم بهـا وهذا إلى حد الآن لم يحدث بشكل تام حـتى فى الدول التى لها خـبرة فى الظاهرة ، مـثل :كندا، الولايات المتـحـدة، بريطانيـا، فرنسـا ...إلخ ؛ ذلك أن الظاهرة الجناحيـة تمتاز من زاوية أخرى أنها ذات بعد سـياسى اقتصـادى، هذين البعدين

يستغلان عـادة فى القدح وتعرية السياسات المـتبعة فى بلد ما ؛ لذلك قد تحـاول كثير من الجهات الـعمل على إما تظخيم هذه الإحـصائيات، أو التقليل مـن قيمتهـا وهذا حسب المقام المطلوب .

لذلك نحذر الباحثين عند قـراءة واستعمال المعطيات الإحصائية من أنهـا تبقى نسبية ومن أنها مجرد وسيلة يمكن الاستئناس بها فقط .

وهكذا يظهر أن حجم الظاهرة الجناحـية ذو أبعاد مختلفة ومـصادر متنوعة وتناولات متعددة وطرائق بحث مـتداخلة ؛مما يحتم على الباحث إعارة الاعتـبار لكل هذه العوامل مجتمعة.